المملكة المغربيـة
وزارة العدل
مديرية الشؤون الجنائية والعفو
رسالة دورية عدد: 9 س 3

الرباط في 09 يناير 2003

من وزير العدل

إلى السادة:

الوكلاء العامين للملك لدى محاكم الاستئناف

ووكلاء الملك لدى المحاكم الابتدائية

الموضوع: إدماج العقوبات.

سلام تام بوجود مولانا الامام

وبعد،

لقد استلفت نظري أن بعض النيابات العامة، لا تولي أهمية لطلبات الإدماج المقدمة إليها من طرف المعنيين بالأمر ودفاعهم **وبعض المؤسسات السجنية**، الأمر الذي يترتب عنه حرمان الأشخاص المحكوم عليهم بعدة عقوبات سالبة للحرية من الاستفادة من المقتضيات القانونية المنصوص عليها في الفصل 120 من القانون الجنائي، مما يشكل مساساً بحقوق وحريات الأفراد.

وعليه وتذكيراً بمقتضيات الرسالة الدورية رقم 12 وتاريخ 1995/09/18، يشرفني أن أطلب منكم كلما عرضت عليكم طلبات تتعلق بإدماج العقوبات وتوفرت فيها الشروط القانونية، العمل على عرضها على المحكمة للبت فيها داخل أجل لا يتعدى أسبوعاً من تاريخ توصلكم بها، والسهر على تصريفها بسرعة وفعالية تلافياً لبعض المظاهر السلبية، مؤكداً في هذا الصدد على أهمية التنسيق بينكم وبين قضاة الأحكام بما يكفل تتبع القضايا المذكورة، وصدور الأحكام في أوانها دون بطء أو تعثر، ولما لهذه التوجيهات من فائدة عملية فإني أهيب بكم الحرص على تطبيقها بكل عناية. **والسلام.**

وزير العدل
محمد بوزبع